

## أمر ملكي رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالي فؤاد شيرين باشا وزير الأوقاف  
في إدارة الأوقاف

حضرة صاحب المعالي فؤاد شيرين باشا وزير الأوقاف

بما لنا من الولاية العامة الشرعية، قد اقتضت إرادتنا توكيلكم منا في إدارة الأوقاف المشمولة بنظرنا وتابعة لوزارة الأوقاف، وفي النظر على الأوقاف التي تحال إدارتها على الوزارة من طرف القضاة وتجسير التقارير المتعلقة عنها باسمنا في الأحوال التي تستلزم ذلك، وفي المرافعات المختصة بهذه الأوقاف، وتوكيل من توكلونه عنكم في ذلك مع توكيلكم أيضا في إدارة سائر الأوقاف المنسوبة نظرها لنا ومحولة على الوزارة لإدارتها، ورخصنا لكم في جميع ما هو مرخص للوزارة من قبل، مع زيادة ما ترون زيادته على مرتبات الخدم المرتبين بالمساجد ولوازمات المساجد والأضرحة والزوايا وغيرها، أو ترميمات أو نحوه، أو صرف على الفقراء وسائر ما يماثل ذلك بالصورة التي تستحسنونها بغير توقف في الإجراء على استقلال إيراد الجهة أو عدم إيرادها، وكذلك ولطانكم لإجراء ما يلزم لاستبدال أعيان الأوقاف التي يرى استبدالها وتاجير ما يرى تاجيره من أعيان تلك الأوقاف وشراء ما يلزم شرائه للأوقاف، وأنايتكم أيضا في توكيل من ينوب عنكم في توقيع الصيغ الشرعية فيما توضع، وبالجملة ورخصنا لكم في إجراء سائر الترخيمات الصادرة عنها قرارات وأوامر للوزارة من قبل.

بما لنا من الولاية العامة الشرعية، قد اتفقت إرادتنا توكيلكم منا في توكيلكم من توكلونه عنكم في توكيلكم أيضا في إدارة سائر الأوقاف المنسوبة نظرها لنا ومحولة على الوزارة لإدارتها، ورخصنا لكم في جميع ما هو مرخص للوزارة من قبل، مع زيادة ما ترون زيادته على مرتبات الخدم المرتبين بالمساجد ولوازمات المساجد والأضرحة والزوايا وغيرها، أو ترميمات أو نحوه، أو صرف على الفقراء وسائر ما يماثل ذلك بالصورة التي تستحسنونها بغير توقف في الإجراء على استقلال إيراد الجهة أو عدم إيرادها، وكذلك ولطانكم لإجراء ما يلزم لاستبدال أعيان الأوقاف التي يرى استبدالها وتاجير ما يرى تاجيره من أعيان تلك الأوقاف وشراء ما يلزم شرائه للأوقاف، وأنايتكم أيضا في توكيل من ينوب عنكم في توقيع الصيغ الشرعية فيما توضع، وبالجملة ورخصنا لكم في إجراء سائر الترخيمات الصادرة عنها قرارات وأوامر للوزارة من قبل.

لقد أصدرنا أمرا هذا لمعالكم بذلك لاتباع منطوقه وإجراء مقتضاه.

صدر بقصر المنزه في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٧١ (٢٤ يولي سنة ١٩٥٢)

فاروق

## أمر ملكي رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالي عبد الجليل إبراهيم العمري بك  
(وزير المالية والاقتصاد)

حضرة صاحب المعالي عبد الجليل إبراهيم العمري بك  
(وزير المالية والاقتصاد)

أقتضت إرادتنا توكيلكم منا في كل ما تقتضيه الحال من شؤون وزارة المالية والاقتصاد من بيع ما يرخص ببيعه من الأطنان والأماك والأراضي ملك الحكومة الخائز ببيعها، وفي شراء ما يلزم شراؤه من أملاك الأفراد لمصلحة الحكومة أو للنافع العمومية، وعلى العموم في كل ما يستلزم النيابة منا من الشؤون المالية والاقتصادية العمومية، ورخصنا لكم بتوكيل من ينوب عنكم في جميع ما ذكر.

لقد أصدرنا أمرا هذا لمعالكم للعمل بمقتضاه ما

صدر بقصر المنزه في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٧١ (٢٤ يولي سنة ١٩٥٢)

فاروق

## أمر ملكي رقم ٦١ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالي محمد كامل نبيه باشا  
(وزير الأشغال العمومية)

حضرة صاحب المعالي محمد كامل نبيه باشا  
(وزير الأشغال العمومية)

أقتضت إرادتنا توكيلكم منا في توقيع المسوغات الشرعية اللازمة لتحرير جميع تملك الأراضي السابق اعطاؤها لأشخاص بوجه الانعام بمدينة حمامات حلوان بموجب الشروط الجديدة أو القديمة والتي تعطى بهذا الآن ويتم بناؤها على الشروط المقررة والأوامر السابق صدورها في هذا الشأن كما أننا صرحنا لكم بتوكيل من ينوب عنكم فيما ذكر.

لقد أصدرنا أمرا هذا لمعالكم لذلك للإجراء بمقتضاه ما

صدر بقصر المنزه في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٧١ (٢٤ يولي سنة ١٩٥٢)

فاروق